الجامعات العربية وأرقى جامعات العالم

دراسة لواقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات العربية



د. زياد سعيد العاني

أستاذ جامعي وباحث أكاديمي عراقي
(قطر)

من إحدى مقولات الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) "إذا أراد الله أن يذّل إنسانا حرمه من العلم" ومن إحدى مقولات المفكر الفلسطيني الراحل إدوارد سعيد "الزمن الراهن ساحة معركة والسلاح فيها هو المعرفة".

المقولتان خطرتا إلى الذهن بعد قراءة نتائج دراسة أقامتها جامعة جياوتونج - شنغهاي الصينية، وهي دراسة أكاديمية سنوية مفصلة تصنف فيها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في جميع دول العالم وفق خمسة معايير أكاديمية يعطى لكل منها عددا محددا من النقاط بحيث تحصل أرقى مؤسسة أو جامعة على الرقم 100في كل معيار وتليها الجامعات الأخرى بنسب مئوية ومن ثم تجمع النقاط بشكل نسبي من المجموع الكلي (النسبة حسب أهمية كل معيار).

والمعايير تعتمد بشكل رئيسي على الإنجازات العلمية، والبحوث المنشورة في مجلات محكمة وعدد الاقتباسات المرجعية منها، والجوائز العالمية ونوعية البرامج، وحجم المؤسسة التعليمية فيما يخص الإنجازات نسبة إلى عدد أعضاء الهيئة التدريسية، وغير ذلك من عناصر التعليم الجامعي والبحث العلمي.

ويتم ترتيب الجامعات وفق ما تسجله من نقاط في جدول يضم أرقى 500 جامعة ومؤسسة تعليمية على مستوى العالم مرتبة حسب عدد النقاط التي تحصل عليها الجامعة، إضافة إلى تصنيفات إقليمية مثل أرقى100 جامعة أوربية، وأرقى 100جامعة أسيوية وما شابه.

ومن ثم ترتيب البلدان حسب مواقع جامعاتها في القائمة بالدرجة الأولى وعددها في القائمة بالدرجة الثانية.

نتائج الدراسة لعام 2004 - 2005

كما هو متوقع، تصدرت القائمة جامعات عريقة ومشهورة في الولايات المتحدة وبريطانيا حيث احتلت جامعتي هارفارد وستانفورد الأمريكيتين المرتبتين الأولى والثانية وكمبردج وأكسفورد البريطانيتين المرتبتين الثالثة والثامنة على التوالي، فيما احتلت جامعات يابانية وألمانية وكندية مواقع متقدمة في القائمة.

في الترتيبات الإقليمية للدول تصدرت الولايات المتحدة قائمة بلدان الأمريكيتين وبريطانيا القائمة الأوربية واليابان القائمة الآسيوية وجنوب أفريقيا القائمة الأفريقية.

العرب وإسرائيل

ورد ذكر سبع جامعات ومعاهد إسرائيلية في القائمة الرئيسية من مجموع جامعاتها الثمانية، إحتلت فيها الجامعة العبرية في القدس الترتيب 90 وجامعة تل أبيب101ومعهد وايزمان 105وثلاث جامعات أخرى هي في المائتين الثالثة والرابعة والجامعة الإسرائيلية الوحيدة التي لم يرد ذكرها هي الجامعة المفتوحة.

واحتلت إسرائيل المرتبة 12في الترتيب العالمي للدول. في الترتيب الآسيوي الجامعة العبرية احتلت الترتيب السابع، جامعة تل أبيب 9، معهد وايزمان 18، معهد التخنيون 22، جامعة بار ايلان 38، جامعة بن غوريون 39 وأخيرا جامعة حيفا 67 واحتلت إسرائيل المرتبة الثانية من بين الدول الآسيوية بعد اليابان. أما الجامعات العربية التي يبلغ عددها 184جامعة فلم يرد ذكرها على الإطلاق ومما يؤسف له فعلا عدم وجود أي اسم لها أو حتى لأسماء جامعات أجنبية عاملة في عدة بلدان عربية منذ زمن بعيد ولها شهرة إقليمية واسعة مثل الجامعة الأمريكية في بيروت والقاهرة (الاستثناء هي الجامعات الأمريكية التي فتحت لها فروعا في قطر مؤخرا وبالطبع كان تقييمها على أساس مراكزها الرئيسية).

إذا استثنينا جائزة نوبل من المعايير الأخرى التي استندت إليها الدراسة (جامعة إسرائيلية واحدة حصلت على نقاط في هذا المعيار)، إذا استثنينا هذا المعيار فإن معظم المعايير التي يقاس بها مستوى الجامعات هو ما يتعلق منها بالبحث العلمي والإنجازات الأكاديمية الأخرى التي لا يمكن أن تبرر عدم ورود أسماء جامعات عربية عريقة في حين تجد أسماء جامعتين من بلد صغير كسنغافورة و8 جامعات من كوريا الجنوبية أوجامعات من بلدان فقيرة نسبيا مثل شيلي والأرجنتين والمكسيك، بينما تمتلك الشعوب العربية

مستويات من الدخل هي من بين الأعلى في العالم، وربما الأكثر أهمية أننا نمتلك تراثا علميا وحضاريا تركه لنا ونشره في معظم بقاع الأرض قبل عصر الثروات الحديثة علماء خالدون من أمثال إبن سينا والرازي والكندي وإبن حيان وغيرهم من الأسماء التاريخية الذين ساهمت نظرياتهم وكتبهم في انتشار علوم الطب والرياضيات والفلك وغيرها، وترجمت ودرّست في معظم جامعات العالم، ومهدت الطريق أمام تطور العلوم الحديثة.

إننا للأسف شعوب تعشق دراسة التاريخ ولكنها تسير عكس مساره، وينطبق علينا ما قاله الفيلسوف هيجل من أن "الشيء الوحيد الذي يعلمنا إياه التاريخ أنه لا يعلّمنا شيئا" مع أنها مقولة خاطئة ولكننا على ما يبدو لم نتعلم من دراسة التاريخ.

دقة ومصداقية الدراسة الصينية

الدراسة قد تحتمل نسبة من الخطأ في دقتها وهذا شيء طبيعي، أما المصداقية فهناك أكثر من دليل على امتلاك الدراسة لقدر كبير منها. ومع محاولة الابتعاد عن كل ماله علاقة بالسياسة في هذا الموضوع إلا أن مقتضيات الإثبات لهذه المصداقية تتطلب أحيانا بعض الأدلة والحجج ذات الطابع السياسي (الذي لا يبدو أن واضعي الدراسة قد اهتموا به على الإطلاق) ومن بينها الآتي:

■ الجامعة الصينية التي قامت بالدراسة جاء ترتيبها في موقع متأخر من القائمة (404) ولاتتضمن القائمة أي جامعة صينية في المئة الأولى منها.

■ الصين كبلد جاء في الترتيب 19من القائمة وبما لايتناسب مع امكاناته العلمية والبشرية.

■ جامعة تايوان الوطنية/تايوان، جاء ترتيبها في المرتبة 153قبل أي جامعة صينية والكل يعرف حساسية الصين، دولة وشعبا، تجاه تايوان.

■ بالنسبة لنا نحن العرب لا مصلحة للجامعة الصينية في عدم ذكر أي جامعة عربية في قائمتها كما أن ليس لها مصلحة بالمبالغة في التفوق الإسرائيلي حيث أن الصينيون يتعاطفون بشكل عام مع القضايا العربية وجامعاتهم ترتبط بعلاقات جيدة مع الجامعات العربية علما بأنه سبق لجامعة شنغهاي أن أرسلت دعوتين للمشاركة في مؤتمر علمي تخصصي وورشة أقامتهما بالتعاون مع منظمة اليونيدو خلال سنتي 1999و2001 لأعضاء في هيئة التدريس في جامعة قطر، وعلى الرغم من عدم الحضور إلا أن قوائم المشاركين فيهما لا تشير إلى أي إسرائيلي من بين مشاركين ينتمون إلى ما يقرب من خمسين بلدا.

■ تعتمد الدراسة في جزء من بياناتها على معلومات منشورة من قبل الجامعات نفسها إما على مواقعها على الانترنت أو من خلال إحصائيات منظمات عالمية (اليونسكو مثلا) أو ما تزودها به الجامعات من معلومات.

واقع البحث العلمي في البلدان العربية (حقائق وأرقام).

في عام 1985وفي مناقشة رسالة ماجستير لباحث في إحدى الجامعات العربية حول التعليم العالي في البلدان العربية، أورد الباحث من ضمن مناقشته جدولا يقارن فيه عدد الأبحاث العلمية التي نشرتها الجامعات العربية في مجلات علمية محكمة مع مثيلاتها المنشورة من قبل الجامعات الاسرائيلية خلال الفترة 1967- 1982 خلاصة ذلك الجدول تشير الى أن نسبة الابحاث العربية مجتمعة لاتساوي سوى 2% مما نشرته الجامعات الاسرائيلية أي أن اسرائيل أنتجت 50 مرة أكثر من الدول العربية في تلك الفترة.

قبل أشهر قليلة وفي مقالة للأستاذ رجاء النقاش في صحيفة الوطن القطرية (للأسف يصعب تذكر تاريخها) أورد فيها انطباعاته عن محاضرة ألقاها العالم الشهير البروفيسور أحمد زويل، في إحدى الجامعات المصرية والتي ذكر فيها أن نسبة مساهمة المنشورات العربية في الانتاج العلمي العالمي لا تتجاوز الـ % 0.0002 لمنطقة يشكل عدد سكانها 5% من عدد سكان العالم أجمع.

وإذا صح الادعاء الاسرائيلي بأن اسرائيل تساهم بما مقداره 1%من الانتاج العالمي في الابحاث العلمية فهذا يعني أن إسرائيل تنشر أبحاثا علمية 5000 مرة أكثر من الإنتاج العربي مجتمعا. الأرقام إن صحت فإنها تعني أن نسبة إنتاج إسرائيل الى إنتاج الدول العربية إرتفعت خلال ربع القرن الأخير 100مرة.

حتى لو كانت تلك الأرقام غير دقيقة فإن الواقع يشير إلى تخلف عام وواضح في جامعاتنا العربية ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في عموم الدول العربية ولا يحتاج إلى دراسات دقيقة لتكتشفه، مع الاعتقاد بأن هذه الأرقام

فيها مقدار كبير من الصحة وذلك من خلال الدراسات والتقارير الصادرة عن منظمات عالمية محايدة وشخصيات أكاديمية عربية مرموقة.

تقول الدكتورة ميثا الشمسي نائب رئيس جامعة الإمارات لشؤون البحوث في مقالة لها في جريدة جولف نيوز (عدد 2004/1/11) إن الدول العربية من بين أقل دول العالم إنفاقا على البحث العلمي والتطوير حيث لا تتجاوز نسبة هذا الإنفاق ما معدله % 0.2 من مجموع الدخل القومي لجميع الدول العربية (في الدول المتقدمة تبلغ النسبة % 5 - 2.5) ولا يساهم القطاع الصناعي في هذه النسبة الضئيلة بأكثر من 3% بينما يأتي 89% منه من مصادر حكومية. في الولايات المتحدة تبلغ نسبة الإنفاق على البحث العلمي التطوير حوالي 3.1% من الدخل القومي يساهم فيه قطاع الصناعة بحوالي 70%- 50.

وكنتيجة لذلك فإن معدل الأبحاث العلمية المنشورة (لكل مليون نسمة) في البلدان العربية لا يتجاوز 2% من نفس المعدل في الدول الصناعية.

وتورد الدكتورة الشمسي مقارنة مع دول نامية تشير الى أن الدول العربية متخلفة عن معظم هذه الدول في انتاجها من المنشورات العلمية والانتاج البحثي ومعدل تقدمها يشير إلى ركود لا يتناسب مع التطور العلمي العالمي المتسارع.

فعلى سبيل المثال كان إنتاج الصين في عام1981نصف الإنتاج العربي من الأبحاث وبراءات الاختراع وفي نهاية القرن الماضي أصبح إنتاجها ضعف ما أنتجته الدول العربية مجتمعة. العلاقة بين الأنفاق على البحث والتطوير ومستوى التقدم العلمي والتقني تنعكس بشكل واضح في عدد براءات الاختراع المسجلة في الدول العربية خلال الفترة 1980- 2000 وهو 370 براءة اختراع مقارنة مع 16328في كوريا الجنوبية التي تنفق بسخاء على البحث العلمي والتطوير.

ولا تورد الدكتورة الشمسي، التي استندت في أرقامها على تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 الذي أصدره المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليونيدب (UNDP)، لا تورد مقارنة مع إسرائيل التي وضعها التقرير المذكور كأحد دول المقارنة (بالإضافة إلى الهند والصين وكوريا الجنوبية).

كذلك لم تذكر بان تلك النسبة الضئيلة التي تنفق على البحث العلمي يذهب معظمها أجورا إدارية للعاملين في مراكز البحوث العلمية (وهذا ما يذكره التقرير والذي ستأتي الإشارة إليه لاحقا).

وحسب الأرقام الاسرائيلية فإن إسرائيل تنفق على البحوث العلمية و التطوير ما مقداره % 4.5 من الدخل القومي و هي أعلى نسبة من بلدان أوربا وأمريكا الشمالية وأعلى بحوالي 20 مرة من نسبة الإنفاق في الدول العربية.

الدكتور وجيه عويس رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية والتي تضم 16000طالب وطالبة يقول (نقلا عن دورية Chronicle of Higher Education عدد مارس 2004) بأن جامعته تصرف ما مقداره نصف مليون دولار سنويا على البحث العلمي بمختلف فروعه، فإذا علمنا بأن الجامعة تضّم 650 عضو هيئة تدريس فهذا يعني ما معدله 770 دولار لعضو هيئة التدريس الواحد في السنة وهو مبلغ لا يغطي نفقات الأجور الإدارية للبحث لمدة شهر واحد.

ويمضي الدكتور عويس قائلا "غالبية البحوث العلمية في جامعاتنا العربية موجهة لأهداف محددة هي الترقيات العلمية" وهذا شيء معروف في الأوساط الأكاديمية لكن هذا القول، المتفق عليه، يعني أن البحث العلمي في جامعاتنا العربية أصبح أداة موجهة لغرض تحقيق أهداف شخصية ليس لها علاقة بالخطط التعليمية أو التنموية مما يؤدي إلى بعثرة جهود الباحثين ويضعف العمل الجماعي المطلوب من أجل قيام نهضة علمية أحد أركانها الأساسية البحث العلمي المنهجي.

تشير الجداول والأرقام التي أوردها تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 إلى أن عدد العاملين في البحث والتطوير في البلدان العربية من العلماء والمهندسين يقارب من 330 فردا لكل مليون من السكان مقابل 4000 فرد في أمريكا الشمالية و2400 فرد في أوربا وعدد الفنيين لا يتجاوز 50 فردا لكل مليون مواطن مقابل 1000فرد لكل مليون مواطن في الدول المتقدمة. ويلعب تدني الإنفاق العربي على البحث والتطوير، الذي هو الأدنى من بين مجموعات دول العالم (أقل بحوالي سبع مرات من المعدل العالمي محسوبا على النسبة المئوية للدخل القومي وأقل بـ 12- 15مرة من الدول المتقدمة) يلعب دورا رئيسيا في الحد من التطور العلمي والقابلية على الابتكار خصوصا وأن التمويل الحكومي الذي تصل نسبته إلى 89% من مجمل ذلك التمويل (الضعيف أصلا) يستهلك معظمه في تغطية رواتب العاملين كما يذكر التقرير.

كذلك تفتقر مناهج الجامعات العربية إلى سياسات بحثية واضحة فيما يتعلق بتأهيل وتدريب الطلبة على أسس البحث العلمي المنهجي وغياب أسلوب البحث في تدريس مختلف المقررات الدراسية خلال الدراسة الجامعية الأولية

مما يتسبب في نقص واضح في أعداد المؤهلين للعمل في مجال البحوث من خريجي الجامعات.

على هامش المؤتمر العالمي حول التنمية المستديمة الذي عقد في جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا في سبتمبر 2002 عقد ممثلو أحدى عشر منظمة وأكاديمية وهيئات ثقافية وعلمية عالمية مشهورة (من بينها اليونسكو وجامعة الأمم المتحدة وأكاديمية العالم الثالث للعلوم) اجتماعا على هامش المؤتمر في قرية يوبينتو (في ضواحي جوهانسبرغ) وأصدروا إعلانا سمي بـ "إعلان يوبينتو" وأصبح أحد وثائق المؤتمر الرسمية وفي هذا الإعلان (الذي جاء على شكل توصيات لجميع الحكومات والمؤسسات التعليمية وواضعي السياسات التعليمية في جميع أنحاء العالم) أوصى المشاركون بخصوص البحث العلمي، من ضمن توصيات عديدة، على ما يلي (حسب ما جاء في موقع جامعة الأمم المتحدة على الإنترنت): ".... الدعوة للحكومات وجميع الأكاديميين وواضعي السياسات التعليمية وجميع من لهم علاقة بالتعليم في كافة مراحله على ضرورة إعادة النظر بالبرامج الدراسية بحيث تعتمد مناهجها على أسلوب التعليم المعتمد على حل المعضلات في المراحل الابتدائية والثانوية Problem-based education من أجل تطوير أساليب تدريس غير آلية ودمجها مبكرا في دائرة التعليم، وإلى أسلوب حل المعضلات بواسطة البحث العلمي في مناهج الدراسة الجامعية Problem-based scientific re-search بحيث يدخل البحث العلمي كأسلوب منهجي في التدريس إضافة إلى كونه وظيفة أو ركنا أساسيا من أركان التعليم العالي مرتبطا بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية..."

هذا وللعلم فإن بعضا من تلك المنظمات كانت قد اجتمعت في أكتوبر من سنة2001 في مدينة لونبرغ في ألمانيا وأصدرت إعلانا سمي بإعلان لونبرغ (التعليم العالي من أجل التنمية المستديمة) والذي دعا مؤتمر جوهانسبرغ إلى تبني إصدار أدوات برامج متكاملة Tool-Kits مصمّمة لتنفيذ إجراءات جذرية بخصوص تطوير التعليم في جميع البلدان تتضمن استراتيجيات إصلاح شامل لكل ما يتعلق بأنشطة التعليم العالي من تدريس وأبحاث وتطوير وتدريب وتم التركيز على أهمية البحث العلمي في التعليم وتوجيهه نحو تحقيق التنمية المستديمة.

وقد تبنى ذلك المؤتمر الشهير ما جاء في الإعلانين المذكورين. هذه الدعوة الصريحة، والتي استندت إلى دراسات عديدة ومفصلة، قام بها خبراء متخصصون من تلك المنظمات تشير إلى الأهمية المتزايدة لتبني منهج البحث العلمي كأسلوب بديل في التعليم العالي عن الأساليب التقليدية (المقصود هو تبني أسلوب البحث في تدريس المقررات الدراسية المختلفة).

مطلوب من الجامعات العربية تبني المفاهيم والقيم العلمية التي دعا إليها الإعلانين المذكورين إضافة إلى ما تضمنته توصيات مؤتمر جوهانسبرغ بهذا الخصوص والذي حضره ممثلون عن معظم الدول العربية.

مساهمة القطاعات غير الحكومية في تمويل البحث العلمي.

المساهمة الهزيلة للقطاعات الصناعية والخدمية للبحث والتطوير في البلدان العربية والتي تبلغ 3% فقط من مصادر التمويل الكلية والتي تحتل أقل نسبة من بين جميع البلدان على الإطلاق، إنما تعكس انعداما تاما للوعي المجتمعي بضرورة دعم العلم والبحث العلمي من أجل النهوض بمتطلبات التنمية، ففي البلدان المتقدمة تقوم المؤسسات الصناعية ومؤسسات القطاع الخاص الربحية بتمويل نشاطات البحث العلمي لغرض خلق ديناميكية تمويل مستديمة تغذي باستمرار حركة البحث والتطوير والإبتكار مما يؤدي إلى تحويل النشاط البحثي إلى استثمار مربح يدعم الناتج القومي ويدفع بعجلة التنمية والبناء إلى الأمام.

في بلداننا العربية ينظر معظم المسؤولين عن هذه القطاعات إلى تمويل البحث العلمي للجامعات ومراكز البحوث على أنه صدقة أو هبة يستجدي بها الأكاديميون من أجل إرضاء طموحاتهم العلمية ونشر الأبحاث لأغراض الترقية الأكاديمية والصعود الوظيفي. أما وأنهم يستوردون مصانع كاملة بمفاتيحها ومعادلاتها (على حد تعبيراتهم) فليسوا بحاجة إلى البحوث طالما أن الشركات الأجنبية تجهزّهم بكل ما يحتاجونه وتقوم بتدريبهم في مواقعها الرئيسية في بلدان المنشأ.

وإذا ساهموا ببعض الفتات من أرباحهم في تمويل بعض الأبحاث فهي من أجل استجلاب الترضية الاجتماعية والدعاية الإعلانية.

كما وأن الاعتقاد بأن البحث والتطوير لايستطيع القيام به سوى الدول المتقدمة علميا وتقنيا لايزال راسخا في أذهان القائمين على معظم هذه المؤسسات.

لذلك نجد في معظم الشركات والمؤسسات الصناعية والخدمية الكبيرة مراكز للتدريب والتطوير ولكن نادرا ما تتضمن هذه المراكز أية نشاطات بحثية.

وغالبا ما تعزف هذه المؤسسات عن تشغيل أو توظيف حملة الشهادات العليا من القادرين على تنشيط البحوث لأسباب معظمها تتعلق بالرواتب والأجور التي تترتب على توظيف هؤلاء بحجة نقص الخبرة الصناعية في مواقع الإنتاج على عكس ما هو شائع في مؤسسات مشابهة في الدول المتقدمة التي تستقطب هذه الكفاءات وتستثمر إمكانياتهم وخبراتهم البحثية.

في سنة 2000 وحدها موّلت وزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية 1200مشروع بحث اشترك فيها باحثون من دائرة العلوم التابعة للوزارة مع باحثين من مختلف الجامعات والمعاهد الإسرائيلية، وتشارك الوزارة مع الجامعات الإسرائيلية في استضافة ما يقرب من 100مؤتمر علمي عالمي سنويا.

وتفخر إسرائيل بكون عدد العاملين فيها من المهندسين والعلماء والبحث العلمي نسبة إلى عدد القوى العاملة الكلية هو الأعلى في العالم وحسب إحصائية نشرها معهد التخنيون مؤخرا (2004) فإن 135من كل 10000من القوى العاملة الاسرائيلية يعملون كمهندسين أو علماء و9 من بين كل 1000يعملون في مجال البحث العلمي وهو ضعف النسبة تقريبا في كل من الولايات المتحدة واليابان.

(يعمل في مؤسسة العلوم الإسرائيلية ISF وحدها، وهي مؤسسة متخصصة بالبحوث، حوالي 1000باحث علمي متفرغ وتتعاون المؤسسة في 80% من مجموع أبحاثها مع الجامعات الإسرائيلية).

مفاهيم خاطئة

من المفاهيم الخاطئة والسائدة في الأوساط الأكاديمية في البلدان العربية هو أن البحوث الأساسية في العلوم هي مضيعة للوقت وهدر للموارد على اعتبار أنها أبحاث غير تطبيقية ولاجدوى اقتصادية منها متناسين أن أعظم الابتكارات والاكتشافات إنما كان أساسها البحوث في العلوم الأساسية.

كذلك فان البحث العلمي في هذه المجالات يعمل على تطوير المواهب ويساهم في خلق جو أكاديمي يشجع على



الإبداع ناهيك عن الخبرة التي يكتسبها العاملون وما يرافق ذلك من خلق بنية تحتية صلبة للبحث العلمي.

وينتقد تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 البلدان العربية بهذا الخصوص حيث يشير الى أنه "رغم الزيادة في عدد البحوث العربية المنشورة في دوريات عالمية محكمّة خلال الثلاثين سنة الماضية إلا أن النشاط البحثي العربي مازال بعيدا عن عالم الابتكار، فجلّه تطبيقي (90%) وقلّة منه تتعلق بالبحوث الأساسية. أما البحوث في الحقول المتقدمة مثل تقنية المعلومات والبيولوجيا الجزيئية فتكاد تكون غير موجودة".

البيروقراطية و سوء الإدارة

وتلعب البيروقراطية وسوء الإدارة دورهما السيئ في إحباط جميع المبادرات الرامية إلى تنشيط و تطوير البحث العلمي وتتسبب في هجرة العقول العربية إلى الدول التي توفر لها الفرص وترضي طموحها العلمي والمادي. يقول العالم المصري فاروق الباز رئيس مركز الاستكشاف عن بعد في جامعة بوسطن (Chronicle of Higher Education عدد مارس 2004)، بأنه كان ضحية لهذه البيروقراطية حيث أنه عندما عاد إلى مصر بعد حصوله على شهادة الدكتوراه في الجيولوجيا من جامعة ميسوري، في أواسط الستينيات، عين مدرسا للكيمياء في أحد المعاهد المتوسطة على الرغم من وجود حاجة لتخصصه في الجامعات المصرية آنذاك وهذا ما جعله يشد الرحال عائدا إلى الولايات المتحدة حيث أتيحت له فرصة العمل مع وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) وفي برنامج رحلة أبولو Apollo إلى القمر.

ربما كانت حالة الدكتور الباز أفضل من حالة دكتور في هندسة النفط ومن بلد نفطي عيّن في شركة حكومية مختصة في دباغة الجلود وذلك بتنسيب من الوزير المختص!!! ودكتور في الكيمياء يمارس اختصاصه في إدارة السكك الحديدية أحيل من وزارة التعليم العالي لعدم الحاجة إلى الاختصاص!!!.

في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانيات

تختلف البلدان العربية من حيث مستوى تطورها وعائدها المعرفي والاجتماعي والسياسي ويشير تقرير التنمية الانسانية العربية الثاني 2003 إلى خضوع هذه العلوم غالبا إلى التوجه السياسي البيروقراطي للنظم الحاكمة، كما أن المراكز البحثية في هذه المجالات لازالت حديثة العهد لم تظهر إلا بعد الحصول على الاستقلال الوطني ولم تترسخ فيها أصول البحث بعد.

وتتميزهذه العلوم بنوع من التمحور حول الذات لا يكاد يتخلص منه مجال من مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية حيث لعبت مقولة "الخصوصية" دورا سلبيا في هذا الاتجاه إذ أفضت إلى عدم الاهتمام بما "لاعلاقة له بواقعنا"، فحالت بذلك دون تطور مقاربات مقارنة دون تحديد علمي لما يعتبر خصوصيا، حسب المقولة التي اتخذت شكل شعار لا ينتج المعرفة بل يكاد يحول دون انتاجها. فنجد متخصصين في اللغة العربية والتاريخ الاسلامي حصلوا على شهاداتهم العليا من جامعات أوربية أو أمريكية، مثلا أستاذ في علم الانثروبيولوجيا متخرج من جامعة فرنسية أطروحته في الدكتوراه حول أصل السلالات البشرية في بلدان المغرب العربي، وأستاذ في النقد الأدبي العربي من جامعة دبلن وآخر في تأريخ العراق الحديث من جامعة ويسكونسون Wisconsin، وهكذا نجد أن هؤلاء الباحثين يتغربون لدراسة ما تركوه في مجتمعاتهم في حين نجد أن الطلاب والباحثين الاجانب يأتون الى البلدان العربية لدراسة و انجاز البحوث في التاريخ والحضارة والثقافة الخاصة بهذه البلدان.

هذا التمحور على الذات أدى إلى عدم تراكم رصيد علمي عربي عن المجتمعات والحضارات الأخرى وهذه ليست رغبة الباحثين بقدر ماهي ثقافة ينتمون إليها نتيجة خيارات سياسية حيث لاتوجد في العالم العربي مؤسسات تهتم بدراسة المجتمعات والحضارات الآخرى.

وكنتيجة لذلك قل اندراج الأبحاث العربية في شبكات علمية عالمية، ومع عدم توفر شبكات عربية نجد الباحث العربي غير مندمج في مجموعة عالمية ولا في مجموعة عربية.

هذه العزلة أدت في كثير من الأحيان إلى إحباط تحول إلى ظاهرة عامة تحولت إلى انكفاء في المشاغل الحياتية ولامبالاة بالأمور المعرفية بأشكالها. لذلك نجد إن الأبحاث في العلوم الإنسانية المنشورة في دوريات عالمية قليلة ومعظمها منشورة من قبل بعض العرب الذين ينتجون أبحاثهم بلغات أجنبية ويتناولون موضوعات تهم الباحثين الأجانب.

في مجال الفنون والأدب

تختلف شروط الابداع في الأدب والفنون عنها في حالة البحث العلمي في مجال العلوم الطبيعية والتكنولوجيا، حيث

آن الأولى لاتحتاج إلى دعم مؤسساتي ومادي أو بنية تحتية مساندة، فلايمكن مثلا لعالم في الكيمياء أو البيولوجيا أن يقدم انتاجا بمستوى العلماء الحاصلين على جائزة نوبل بدون أن تتوفرله مقومات البحث العلمي الأساسية من مؤسسات دعم البحوث والمعامل والمكتبات والأجهزة والمساعدين والتمويل وغير ذلك، في حين يستطيع شاعر أو روائي عربي الحصول على أرقى الجوائز العالمية بجهوده الفردية حيث لايوجد شرط بين الرخاء المادي والابداع الادبي الجيد.

بل أحيانا نجد ان العكس هو الصحيح، حيث أن الظروف الصعبة والحرمان والتحديات الفكرية والسياسية قد تصبح حافزا للإبداع الأدبي والفني. غير أن ازدهار هذا الابداع ونموه وتأثيره الايجابي في البيئة المحيطة به يحتاج إلى مناخ من الحرية والاستقرار كما يحتاج إلى الدعم المادي والمؤسساتي لغرض نشره وهذا ما تفتقر إليه البلدان العربية.

يورد تقريرا التنمية الانسانية العربية الاول والثاني أرقاما حول الإنتاج الأدبي ونشر الكتب تضع البلدان العربية مجتمعة في أسفل القائمة من حيث الاصدارات تأليفا وترجمة حيث لم يتجاوز إنتاج الكتب في البلدان العربية عام 2000 على 0.8% من الإنتاج العالمي رغم أن العرب يشكلون 5% من سكان العالم، وهو أقل مما أنتجته تركيا والتي لا يتعدى سكانها ربع سكان البلدان العربية. الازدهار الوحيد كان في مجال تأليف ونشر الكتب الدينية التي بلغت نسبتها 17%من الإنتاج العالمي.

ويذكر التقرير أن معدل عدد الكتب العربية المنشورة في السنة خلال التسعينات بلغت 5600 كتاب بالمقارنة مع 42000 كتابا في أمريكا اللاتينية و102000 كتاب في امريكا الشمالية (تفاصيل أخرى في الجزء الأخير من الدراسة).

نوعية التعليم العالي في الجامعات العربية.

بخصوص التعليم العالي النوعي تتلخص الأزمة (إضافة إلى ما ذكر سابقا) بفشل المؤسسات التعليمية في طريقة مخاطبة عقول الطلبة من خلال فشلها في تعليمهم كيفية التفكير واستخدام المعلومات بذكاء، وأصبحت طريقة الحفظ عن ظهر قلب هي الوسيلة التي يحصل فيها الطلبة على النتائج المتميزة حتى في مقررات العلوم الطبيعية.

وسبب ذلك يعود إلى عادة سيئة اكتسبها الطلبة في مراحل الدراسة الأولية حيث اعتادوا أن يكونوا متلقين فقط في نظام تعليمي يكون فيه المعلم أو المدرس هو محور العملية التعليمية، ووسيلة المعلم الوحيدة هي كتابه المنهجي وتلخيصه الذي غالبا ما يكتبه على السبورة ولا يحيد عنه لعدة سنوات وهو ما ينطبق عليه قول الفيلسوف الألماني جو هان فان جوتة "لا أسوأ من معلم لا يعرف إلا ما ينبغي أن يعرفه التلاميذ".

للأسف الشديد يجد هذا الأسلوب رواجا واسعا لدى عدد كبير من أساتذة الجامعات أيضا أما بسبب الصعوبات التي يواجهونها لدى محاولاتهم للتغيير، أو بسبب الجمود وعدم الرغبة في التطوير، أو اللامبالاة بسبب انعدام الحوافز، وكذلك الأعباء الأكاديمية التي يثقل بها عضو هيئة التدريس. وهذا ما يجعل المخرجات التعليمية ضعيفة المستوى لا تستطيع المنافسة في العمل مع مثيلاتها من الدول المتطورة أو حتى مع أقل الدول النامية الأخرى تطورا.

من إحدى مقولات الفيلسوف الصيني الشهير كونفوشيوس حوالي سنة 500 قبل الميلاد "لا يحصل المرء على المعرفة إلا بعد أن يتعلم التفكير" ومقولته الأشهر لطلبته" لكل حقيقة أربعة أركان وأنا كمعلم ليس علي إلا إعطائكم ركنا واحدا وعليكم أن تبحثوا بأنفسكم عن الأركان الثلاثة الأخرى" مقولة لا تحتاج إلى توضيح.

وللإنصاف لابد من القول أيضا بأن هناك العديد من الأساتذة الجامعيين ممن حاولوا ويحاولون تطبيق هذه المقولات وتغيير هذا الواقع بتغيير النمط التعليمي السائد، إلا أن محاولاتهم غالبا ما تصطدم بعدم قدرة الطلبة، الضعيفي المستوى، على التكيف مع هذه التغييرات حيث أنهم لم يعتادوا نمطا حديثا من التعليم يكونوا فيه طرفا فاعلا.

وهذا ربما هو أحد أسباب التدني الواضح في نسبة أعداد الطلبة في تخصصات العلوم الطبيعية والهندسية التي تتطلب مهارات تفكير و بحث أكثر من باقي التخصصات.

وحسب البيانات التي يوردها تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، فان هذه النسبة تتراوح ما بين (0.5% و 4% في العلوم الطبيعية) من مجموع عدد طلبة الجامعات، في حين تجدها في كوريا الجنوبية مثلا بحدود 20%.

وما لا يتطرق اليه التقرير هو أن أقساما علمية في جامعات عديدة بدأت تتوقف عن طرح برامجها بالكامل لعدم توفر الحد الأدنى من أعداد الطلبة الملتحقين بها، وهذا خلل خطير في محاولات بناء قدرة بشرية متوازنة،

سينعكس مستقبلا على النمو الاقتصادي والاجتماعي وكذلك التأثير السلبي على التعليم الأساسي والثانوي.

فليس من المعقول أن بلدانا نفطية لاتدرّس في جامعاتها تخصصات الفيزياء والكيمياء التطبيقية والتقنيات الحيوية والبتروكيمياويات في حين تتكدس أعداد من خريجي العلوم الإنسانية ينضمون إلى قوافل من العاطلين عن العمل سنويا أو على أقل تقدير إلى قوائم البطالة المقنّعة مما يعني هدرا للجهد والمال.

ومن الأسباب الأخرى لهذا الخلل هو عدم توفر ثقافة علمية عامة في المجتمع بسبب القصور في تعميم التربية العلمية و الضعف في نشر الثقافة العلمية وغياب المؤسسات اللازمة لاحتضان العلم و توطينه.

وحول الهدر الأكاديمي المعروف بالتأليف المحشو تقول الأستاذة الدكتورة شيخة عبدالله المسند رئيس جامعة قطر في كلمة أمام مجلس الشورى (جريدة الوطن القطرية عدد 720في 2005/1/18) أن نسبة الهدر الأكاديمي في الجامعة بلغت % 45 بسبب الرسوب و التسرب والفصل.

وتشير البيانات التي عرضتها الدكتورة شيخة إلى أن نسبة الذين لم يتمكنوا من إكمال دراستهم لعدم تمكنهم من تحقيق متطلبات التخرج تبلغ أكثر من 30% من كل دفعة تدخل الجامعة.

إضافة إلى ذلك تبلغ نسبة الطلبة الذين يتخرجون بدرجة مقبول 44% من مجموع الخريجين وهؤلاء نادرا ما يحصلون على وظائف تتناسب مع تخصصاتهم حيث ،كما تقول الدكتورة المسند "أن هؤلاء لم يتمكنوا من الحصول على المستوى العلمي الذي يمكنهم من اكتساب الحد الأدنى من المعارف والمهارات التي يجب أن يكتسبها خريج الجامعة... لذلك نجد أن مؤسسات العمل بدأت تتجنب بل ترفض تعيين الخريجين بدرجة مقبول...". هذا يعني أن (44% من نسبة الـ 70% من عدد الطلاب الذين يدخلون الجامعة يلاقون صعوبة أو لايجدون عملا) أي أن نسبة الهدر الفعلية هي حوالي 60% وليست 30% وهذه نسبة عالية وخطيرة.

لقد انتبهت إدارة الجامعة إلى هذا التدني في المستوى الأكاديمي والهدر المتراكم وبدأت باتخاذ خطوات إعادة الهيكلة والتطوير على كافة المستويات الإدارية والأكاديمية من أجل "توفير نظام تعليمي نوعي حديث يتناسب مع احتياجات وإمكانات الطلاب" ومتطلبات التنمية الشاملة التي تشهدها الدولة.

وقد تجلت أولى خطوات التغيير في جامعة قطر مؤخرا بتحقيق استقلالها الإداري والمالي والخطوات الحثيثة من أجل الحصول على شهادات الاعتماد الدولية لجميع برامجها الأكاديمية.

ويتوافق هذا التحرك، من أجل تطوير جامعة قطر، مع التغيرات التي تشهدها قطاعات التعليم الأساسي والثانوي والتي بدأت مؤخرا بتجربة المدارس المستقلة التي تتبنى تغيير أنماط التدريس التقليدية إلى وسائل فعالة تعتمد على أسلوب التفكير العلمي التحليلي والنقدي وأسلوب البحث العلمي المنهجي والتي يكون فيها الطالب طرفا رئيسيا فاعلا وليس متلقيا فقط، مما سيؤدي إلى رفع المستوى الأكاديمي العام للملتحقين بالدراسة الجامعية مستقبلا.

غير أن عملية التغيير هذه، كأي عملية إعادة بناء، تحتاج إلى وقت ليس بالقليل لكي تعطي نتائج ملموسة و لا بأس من الانتظار "فليس المهم أن تسير بطيئا طالما أنك لم تتوقف" (مثل صيني).

ولا تنفرد جامعة قطر بهذه النسبة العالية من الهدر الأكاديمي وتسرب الطلاب من مقاعد الدراسة وإن كانت الأسباب تختلف من جامعة إلى أخرى.

فمثلا يذكر تقرير التنمية البشرية العربية 2003، استنادا إلى إحصائيات الحكومة المغربية، أن نسبة التسرب من الجامعات المغربية خلال السنوات الأخيرة بلغت 50% من مجموع الطلبة الذين يلتحقون في هذه الجامعات إما لأسباب أكاديمية كما هو الحال في جامعة قطر، أو لأسباب إقتصادية بسبب الحالة المعيشية المتدنية لهؤلاء الطلبة. كما أن حوالي 40% من الخريجين يبقون دون عمل.

إن الصعوبات التي جاء ذكرها أعلاه إضافة إلى ضعف الموارد المتوفرة والمطلوبة للتغيير تقف حاجزا في وجه جميع هذه المحاولات.

فقلة المصادر والدوريات ووسائل التعليم الحديثة وتقنية المعلومات تلعب دورها في تعطيل جميع المبادرات مهما كان مصدرها أو قوتها.

مؤشر رأس المال المعرفي في الدول العربية

يشير دليل التنمية البشرية الملحق بتقرير التنمية البشرية العالمي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (اليونيدب) لعام 2004 إلى ثمان مؤشرات يقاس فيها مستوى التنمية البشرية أحدها مؤشر التعليم الذي يتضمن تقييما لجميع أوجه وجوانب التعليم مجتمعة.

ومن بين البلدان الـ 177 التي وضعها التقرير في جدول مرتب حسب قيمة مؤشر التنمية البشرية النهائي من الأعلى

إلى الأدنى تحتل بعض الدول العربية مواقعا لا بأس بها استنادا إلى المؤشر الكلي للتنمية البشرية (وبالتحديد البحرين والكويت وقطر والإمارات) ولكن في مؤشر التعليم بشكل خاص يقترب معدل مؤشر الدول العربية من دول جنوب الصحراء الأفريقية الفقيرة (0.56 و0.61 على التوالي).

فدولة عريقة مثل مصر يتساوى فيها مؤشر التعليم مع دولة فقيرة مثل توغو، و يقل عن دولة أفقر هي راوندا، أو عن بلد لم يسمع به 99% من سكان العالم هو جزر سليمان، إنما يشير إلى المستوى المعرفي المتدني الذي يحتله عالمنا العربي بين الامم وإلى التخلف الذي يثير الأسى والحزن والألم.

ويضع تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 جدولا ملحقا عن مؤشرات رأس المال المعرفي في 109من بلدان العالم حول العام 2000 تظهر فيه الدول العربية كأقل مجموعة منتجة للكتب المنشورة بالنسبة لعدد السكان (بإستثناء دول جنوب الصحراء الأفريقية) فمثلا يبلغ معدل إنتاج الكتب في الجزائر 4.4 كتاب لكل مليون نسمة من السكان وفي الأردن 5.5 ومصر 20.4، في حين يبلغ في هاييتي 42 كتاب لكل مليون نسمة وفي السلفادور 105 وإسرائيل 328 ويبلغ في المجر 1035 وفي التشيك 1218 وفي أستونيا 2332.

ويذكر التقرير الأسباب لهذا التدني في إنتاج الكتب ويعزيها إلى إرتفاع معدلات الأمية في بعض البلدان العربية وضعف القوة الشرائية للقارئ العربي إضافة إلى قيود النشر بسبب الرقابة المشدّدة على كل ما يكتب. في هذا الصدد يقول السيد فتحي خليل نائب رئيس اتحاد الناشرين العرب:

"تفرض على المؤلف والناشر قيود كثيرة أهمها مراعاة أمزجة 22 رقيبا عربيا، فيؤدي ذلك إلى عدم انتقال الكتاب العربي بين أسواقه الطبيعية بيسر". ومن المفارقات الرقابية التي أوردها التقرير (في أحد الهوامش!) أن روايات الاديب الذي حاز على الجائزة الاولى في أكبر معارض الكتاب العربية في العام 2000 كانت ممنوعة، كما أن الرواية التي حازت على جائزة الإبداع لعاصمة الثقافة العربية في العام 2002 منعت من التوزيع من قبل الرقيب في العاصمة ذاتها.

أما الترجمة فإن التقرير السابق يشير الى وجود حالة من الركود والفوضى في هذا المجال، فرغم إزدياد عدد الكتب المترجمة الى العربية من حوالي 175عنوانا في السنة في النصف الأول من السبعينيات الى ما يقرب من 330 كتابا في نهاية التسعينات، وهو ربع ما تنتجه اليونان، ويعادل تقريبا كتاب واحد لكل مليون من السكان في السنة بينما يبلغ في المجر مثلا 519 كتابا و920 كتابا في أسبانيا لكل مليون من السكان.

ومن المقارنات الغريبة التي وردت في التقرير نقلا عن كتاب للدكتور شوقي جلال هي" أن العدد الإجمالي التراكمي للكتب المترجمة إلى العربية منذ عصر المأمون حتى الآن (1000عام تقريبا) يقدر بحوالي عشرة آلاف كتاب وهو ما يوازي ما تترجمه أسبانيا في عام واحد.

لدى إشهارها تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002، لخصت الدكتورة ريما خلف هنيدي، الامين العام المساعد للامم المتحدة والمدير الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة في كلمتها، تحسين الوضع المعرفي الذي يدعو اليه التقرير بالاستناد الى مبادىء بسيطة وواضحة وهي "الدعوة إلى تطوير المواقف والحوافز المجتمعية حتى تصبح رحما للابداع وأرضا خصبة للابتكار.

فيهما تتمكن البلدان العربية من خوض غمار المنافسة في الاسواق القائمة على المعرفة.

وعليه ينبغي أن ينصب تغيير آليات النظام الاجتماعي بإتجاه توفير الحوافز للبحث والابداع والابتكار، وإتاحة الفرص الحقيقية للتميز في المكانة الاجتماعية لمكتسبي المعرفة والباحثين عن التجديد والتطوير.

إن إدراك منزلة المتفوقين في الميدان المعرفي والعلمي رهن بتوفير علته وايجاد أسبابه ولن يسوق العلماء والفنانين والمتخصصين والطلبة إلى ميدان الابداع مراسيم تذاع وأوامر تتلى وإنما آفاق مفتوحة للعمل تقودها إلى مجاريه الصحيحة وقنواته السليمة اجراءات وقوانين مسهلّة وحافزة... ".

وقد أشار التقرير إلى أن فجوة المعرفة وليس فجوة الدخل هي التي أصبحت المحدّد الرئيسي لمقدرات الدول في عالم اليوم.

لذلك جاء تقرير التنمية الإنسانية الثاني (عام 2003) مركّزا على التنمية المعرفية والعلمية فنشر تحت شعار (نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية).

إن تكاليف تحسين نظم التعليم كبيرة جدا، إلا أن تكلفة استمرار الجهل لاحدود لها، ورحم الله الشاعر الذي قال:

العلم يبني بيوتا لاعماد لها
والجهل يهدم بيوت العز والشرف